مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (34) العدد (4)2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (34) No. (4) 2013

ظاهرة التصغير في كتاب سيبويه وأبعادها النظرية والدلالية والجمالية

الدكتور مالك يحيا*

(تاريخ الإيداع 28 / 5 / 2012. قبل للنشر في 4 / 9 / 2012)

□ ملخّص □

يحاول هذا البحث أن يوضح ظاهرة التصغير في كتاب سيبويه، لذلك درس معنى التصغير وأهميته في رد الحروف إلى أصولها، وتناول مجموعة القواعد والأصول التي جرت عليها العربية في التقعيد ، فظهرت مظاهر الأصل والفرع، والقياس والتعليل والإفراد واضحة في القضايا التي ناقشها البحث، كما تناول البحث المعنى الرئيس للتصغير وهو التقليل، وأثر دلالة الكلمة أو نوعها على كيفية تصغيرها ... ، وهل الدلالة تسمح بالتصغير أو لا تسمح ؟، وبحث أخيراً تفضيل صيغة على أخرى في التصغير، وأسس استحسانها التي تعتمد على معايير دلالية أو صرفية، أو على معيار السماع والشيوع .

الكلمات المفتاحية: التصغير، كتاب سيبويه .

* أستاذ مساعد – قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية .

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (34) العدد (4)2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (34) No. (4) 2013

The Theoretical, Semantic and Aesthetic Aspects for Analyzing and Grammaticalizing Diminution in Sibawaih's Book

Dr. Malek Yahya*

(Received 28 / 5 / 2012. Accepted 4 / 9 / 2012)

□ ABSTRACT □

This paper aims at investigating the extent to which the different types of diminution explained in Sibawayh's Book support the linguistic, semantic, aesthetic, and intellectual aspects. In this paper, the meaning and the significance of diminution are studied in connection with establishing the letter's etymologies. The study highlighted that the intellectual aspect is grounded on a set of rules and standards operative in Arabic, and how this aspect is highly featuring in the various cases presented here. In particular, the study focused on the semantic side of diminution, insofar as it is associated with the idea of smallness or belittling. The analysis revealed that the grammatical category of any given word determines the diminutive form to be adopted, e.g. masculine vs. feminine, or being a noun, adjective a summative or non summative plural, person or neuter, and whether or not the word permits undergoing the process of diminution. The study closes by discussing the aesthetic value which manifests itself in opting for one particular lexical construction but not another, especially when the two constructions can be used. The choice here does seem to depend on certain phonetic, semantic, auditory, or intellectual standards.

Keywords: Aesthetic, Sibawaih's Book.

*Associate Professor, Arabic Department, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University.

مقدمة:

التصغير سمة تعبيرية من سمات اللغة العربية ، فكما تعبر بالصيغة اللفظية عن الحدث وفاعله ومفعوله وزمانه ومكانه وأداته، تعبر بها كذلك عن بعض المعاني النفسية .

غير أن التصغير يجمع بين وسيلتين من وسائل التعبير في اللغة، هما: اللصق، والصيغة، فهو يوجب زيادة ياء ساكنة في حشو الكلمة، كما يغير من أصواتها، كضم الأول، وفتح الثاني، ولذلك يكون إلى الصيغة أقرب منه إلى عملية الإلصاق .

أهمية البحث وأهدافه:

تظهر أهمية البحث في التعرف إلى ظاهرة التصغير في كتاب سيبويه الذي يعد أقدم مدوَّنة لغوية وصلت إلينا، وكان لها الأثر الكبير في إلقاء الضوء على الأسس التي جرت عليها العربية في بيان الأحكام الصرفية لظاهرة التصغير ووظائفها. ومن هنا هدف البحث إلى إلقاء الضوء على الأبعاد النظرية والدلالية والجمالية التي اعتمدت في تلك المدونة اللغوية.

منهجية البحث :

اعتمد البحث على المنهج الوصفي، فحاول تصنيف المادة وتبويبها، ضمن قواعد ميسرة تمكن من الإفادة منها، ونظراً لطبيعة المادة في الكتاب فإن الإحالات ستكون إجمالية أحياناً ، لأن سيبويه كان يستطرد كثيراً في كتابه .

التصغير معناه وصيغه :

التصغير (لغة): مصدر الفعل صَغَّر، وصغّرَه: جعله صغيراً أو حقّره وأذلّه[1]. وأمّا اصطلاحاً، فهو باب من أبواب الصرف في اللغة العربية، يعرّف بأنه ذلك التغيير الذي يطرأ على بنية الكلمة لجعلها على أوزان التصغير المعروفة، وهو وصف في المعنى ألحق بالمشتقات[2] .

أما صيغ التصغير القياسية فتنحصر ـ كما ذكرها سيبويه ـ في ثلاثة أمثلة لا تعدوها هي: " فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل"[3]، فالأول للثلاثي: قمر – قُمَيْر، والثاني للرباعي نحو: جَعْفَر – جُعَيْفِر، وللخماسي الذي جميع حروفه أصلية مثل: فَرَزْدَق – فُرَيْزِد، وكذلك للسداسي، والأخير للاسم الخماسي الذي رابعه حرف علة، نحو: مِفْتاح – مُفَيْتيح .

أهمية التصغير :

تظهر أهمية التصغير في رد الكلمات إلى أصولها كالنسب والتكسير والمثنى وغيرها من الأبواب، وتظهر هذه الأهمية في مواضع عدة، منها:

أ– بنات الحرفين، وعندها يردّ التصغير الحرف الثالث المحذوف كما تفعل الأبواب الأخرى، وفي ذلك يقول سيبويه:"اعلم أنّ كلّ اسم كان على حرفين فحقّرته رددته إلى أصله حتى يصير على مثال فُعَيْلٍ، فتحقير ما كان على

---

[1] **ابن منظور ، محمد بن مكرم (611 هـ) ، لسان العرب ، دار صادر ، (مادة : صغر) .**

[2] **الحملاوي ، أحمد ، شذا العرف في فن الصرف ، مؤسسة البلاغ ، بيروت ، 1988 ، ص126 .**

[3] **سيبويه ، الكتاب ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط1 ، 1411 هـ–1991 م ، 415/3 .**

حرفين كتحقيره لو لم يذهب منه شيء، وكان على ثلاثة ، فلو لم تَرُدُدْه لخرج عن مثال التحقير ، وصار على أقلّ من مثال فُعَيْل " [4] .

وقد يكون الحذف في فاء الكلمة أو عينها أو لامها كما يلي :

1-باب ما ذهبت فاؤه من مثل : عِدَةٍ وزِنَة وشِيَة ، عند تصغيرها تعود الواو المحذوفة فيقال : وُعَيْدَة ووُزَيْنَة ووُشَيَّة ؛ لأنها من وعد ووزن ووشي ، ويجوز تصغير مثل هذه الكلمات على " أُعَيْدة ، وأُشَيّة ، وأُزَيْنة ؛ لأن كل واو تكون مضمومة يجوز لك همزها " [5] .

2-باب ما ذهبت عينه من مثل : مُذْ ، يصغر بعودة المحذوف ، فيقال : مُنَيْذ ، وهذا التصغير يدل على النون المحذوفة [6] .

3-باب ما ذهبت لامه نحو : دَم ويَد وسَنَة وغيرها ، فعند تصغير مثل هذه الكلمات تعود اللام المحذوفة ، فيقال : دُمَيّ ، ويُدَيَّة ، وسُنَيَّة ، أو سُنَيْهَة [7] ، ويدلنا على اللام المحذوفة جمع التكسير ، فيقال : الدِّماء والأَيْدِي والسّنوات ، ويدل عليها أيضاً النسب ، فيقال : دَمَوِيّ ويَدَوِيّ وسَنَوِيّ وغيرها من الأبواب الدالة على الأصل المحذوف .

وتعود اللام المحذوفة أيضاً فيما هو مثل : ابن واسم ، فيقال فيهما : سُمَيٌّ وبُنَيٌّ ، إذ تحذف همزة الوصل عند تحريك الفاء بالضم ؛ لأنه جِيء بها أصلاً للتخليص من النطق بالساكن [8] .

ب- تظهر أهمية التصغير في رد الحروف إلى أصولها في باب تحقير ما كانت الألف بدلاً من عينه ، مثل: باب – بُوَيْب ، فأصل الألف واو ، وكذلك : ناب – نُيَيْب ، فالألف فيها بدل من الياء ؛ لأنه يقال : أبواب وأنياب ؛ ولهذا عدهما سيبويه من واد واحد [9] .

ويعلل سيبويه عدم إرجاع الهمزة إلى أصلها في مثل : قائم وبائع عند التصغير ، بينما ترجع في مثل : ناب وباب ، ذلك أنها تبقى في مكسّرها فيقال : قوائم وبوائع ، فكما تبقى في التكسير لا بد من بقائها في التصغير ، ولا سيما أنهما من واد واحد ، أما ما هو نحو : باب وناب فلا تبقى الألف في مكسّريهما؛ إذ يقال : أبواب وأنياب ؛ لهذا لا تبقى في تصغريهما[10] .

ت- وتظهر أيضاً تلك الأهمية في الكلمات التي تحوي حرفاً مبدلاً " فإنك تحذف ذلك البدل ، وتردّ الذي هو أصل الحرف إذا حقّرته ، كما تفعل ذلك إذا كسّرته ، فمن ذلك مِيزان ومِيقات ومِيعَاد ، تقول : مُوَيْزِينٌ ومُوَيْعِيدٌ ، ومُوَيْقِيتٌ " [11] .

والسبب في إبدالهم الواو ياءً هو استثقالهم هذه الواو بعد الكسرة ، وفي التصغير زال المسبب لزوال السبب فلما ذهب ما يستثقلون ، رُدّ الحرف إلى أصله [12] .

---

[4] سيبويه ، الكتاب ، 449/3 .

[5] ينظر : المصدر نفسه ، 450/3 .

[6] ينظر : المصدر السابق ، 450/3 .

[7] ينظر : المصدر السابق ، 451/3 .

[8] ينظر : المصدر السابق ، 454/3 .

[9] ينظر : سيبويه ، الكتاب ، 461/3-462 .

[10] ينظر : المصدر السابق ، 462/3-463 .

[11] المصدر السابق ، 457/3 .

[12] المصدر السابق ، 458/3 .

ويرجع التصغير الحروف إلى أصولها أيضاً فيما هو مثل : طَيّ ؛ إذ إنها تصغّر على طُوَيّ ، وهذا يعني أن الياء الأولى مبدلة عن واو ، وكذلك ريّان وطيّان ، يقال : رُوَيّانُ ، وطُوَيّانُ ؛ لأن الواو قد تحركت وذهب ما كانوا يستثقلون [13] .

ث- قِيْرَاط ودِيْنَار ، تصغّران على قُرَيْرِيط ودُنَيْنِير ؛ لأنها تكسّر على قراريط ودنانير ، فالياء في الأولى بدل من الراء ، وفي الأخيرة بدل من النون ، وقد ظهر الحرفان الأصلان في التصغير ، كما ظهرا في التكسير ، ومثل ذلك أيضاً الدِّيباج والدّيماس ، فيقال : دُبَيْبِيْج ودُمَيْمِيْس ؛ لأنهما تجمعان على دَبابيج ودَماميس [14] .

ويعلل سيبويه عدم إرجاع التاء إلى أصلها في مثل تُخْمة وتُرَاث وتُدَعَة بما يأتي [15] :

1-تثبت في التصغير كما تثبت في التكسير نحو : تُخَيْمة وتُخَمَ .

2-التاء بمنزلة الهمزة التي تبدل من الواو، نحو: ألف أُرْقَة ، إنما هي بدلٌ من واو وُرْقَة ، ونحو ألف أُدَدٍ إنما هي بدلٌ من واو وُدَدٍ أيضاً وغيرهما ، كذلك هذه التاءات إنما هي بدلٌ من (واو) وَخامة ووَرِثْتُ ووَدَعْتُ ، ويقيس أيضاً همزة ما هو نحو : أُرْقَة على همزة قائل ، فلا تتغير همزة الأولى كما لا تتغير همزة الأخيرة ؛ لأنها قويت لمجيئها في أول الكلمة ، ولم تأت منتهى الاسم ، فصارت بمنزلة همزة من نفس الحرف مثل همزة : أَجَل وأَبَد ، وكذلك الأمر في تاء مُتَّهم ومُتَّلج ومُتَّخِم ، إذ تحقّر على : مُتَيْهِم ومُتَيْلِج ومُتَيْخِم .

3-تثبت هذه التاء في التصغير كما تثبت في التصرف ، إذ يقال : اتّهم يتّهم متّهم ، فهذه التاء قوية .

أما الكلمات التي تعرضت لقلب مكاني ، فعند تصغيرها لا تعود إلى ما كانت عليه أصلاً ، ويعلل سيبويه ذلك بأنه : " اسم بني على ذلك كما بُني على ما ذكرنا على التاء ، وكما بني على قائل على أن يبدل من الواو الهمزة .... ولكن الاسم يثبت على القلب في التحقير كما تثبت الهمزة في أَدْؤر إذا حقّرت " [16] .

ويعلل الأستراباذي في شرح الشافية بقاء القلب في مثل هذه الكلمات عند التصغير (لاثٍ – لُوَيْثٍ مع أن أصلها لائث) ويقول : " وذلك لأن الحامل على القلب سعة الكلام ، ولم يُزلها التصغير حتى تردّ الحروف إلى أماكنها " [17] .

وعند التدقيق فيما سبق ، نلاحظ العلاقة الوطيدة بين التصغير وجمع التكسير ، فكلاهما يرد الحروف إلى أصولها ، وكلاهما دليل للآخر ، فإذا تشككنا في معرفة أصل حرف ما في كلمة ما يراد تصغيرها، نلجأ إلى مكسّر هذه الكلمة ، وذلك نحو تصغير كلمة سفرجل ، نقول : سُفَيْرِج ، إذا كسرت الكلمة على سَفَارِج ، ونقول : سُفَيْرِل إذا كسّرت على سفارل .

ولعل اتفاق بنية التصغير مع جمع التكسير يتعلق بمبدأ عام انتهجه العربي في التغيير عندما حاول أن يجريه على البنية نفسها ، فهو يعمد إلى حذف الزوائد في إجراء ذلك كله ، ويؤيد هذا أنه حذف في النسب وجمع التكسير ، وهذا ما جعل التصغير ينحو منحى جمع التكسير .

---

[13] ينظر : المصدر السابق ، 458/3 .

[14] ينظر : المصدر السابق ، 460/3-461 .

[15] ينظر : المصدر السابق ، 464/3-465 .

[16] سيبويه ، الكتاب ، 465/3-466 .

[17] الأستراباذي ، شافية ابن الحاجب ، تحقيق : محمد نور الحسن وآخرون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1982 ، 294/1 .

وهذا التلازم بين التصغير وجمع التكسير ليس بمطّرد [18] ، ويظهر ذلك من خلال مسائل جاء فيها التصغير مغايراً للتكسير ؛ لكونها مختومة بشيء قدر انفصاله عن البنية ، فكأنهم صغروها قبل دخول هذه اللواحق على آخرها ، وعادة ما تكون من ذوات الأحرف الأربعة ، وهذه اللواحق هي :

1-تاء التأنيث المربوطة مثل : حَنْظَلَة ، فيقال : حُنَيْظِلَة دون حذف للتاء مع أن تكسيرها حناظل ، فكأن الكلمة رباعية عوملت معاملته عند التصغير .

2-ألف التأنيث الممدودة مثل : خُنْفساء – خُنَيْفساء ، دون حذف مع أن جمعها خنافس بالحذف .

3-علامة جمع المذكر السالم وكذلك المؤنث السالم مثل: (جَعفرون)، تصغّر على (جُعَيْفِرون) دون حذف للواو والنون مع أن جمعها جعافر ، وكذلك مسلمات تصغّر على مُسَيْلِمات .

4-علامة التثنية كظرِيفين تصغر على ظُرَيِّفَيْن دون حذف الياء والنون .

5-الألف والنون الزائدتان مثل : زعفران تصغّر على زُعَيْفران دون حذف الألف ، مع أن تكسيرها هو زعافِر بحذفها .

6- لاحقة النسبة مثل: عبقريّ تصغّر على عُبَيْقِريّ، مع أن تكسيرها هو عباقر بالحذف[19] .

القواعد النظرية لظاهرة التصغير :

تعتمد ظاهرة التصغير على مجموعة القواعد والأصول التي جرت عليها العربية وكان يراعيها الناطق العربي في لغته ، ويظهر ذلك في باب التصغير في المسائل الآتية :

1- ردّ المحذوف عند تصغير بنات الحرفين على وفق ما يراه معظم علماء العربية من أن أقل الألفاظ ثلاثة أحرف ؛ ولهذا يعود الحرف الثالث المحذوف لجعل الكلمة على ثلاثة أحرف ، وفي هذا يقول سيبويه : " اعلم أن كلّ اسم كان على حرفين فحقّرته رددته إلى أصله حتى يصير على مثال فُعَيْل ... فلو لم تَرْدُده لخرج عن مثال التحقير وصار على أقل من مثال فُعَيْل " [20] ، ويظهر ذلك في باب ما ذهبت فاؤه نحو : عِدَة تصغّر على وُعَيْدَة ، وباب ما ذهبت عينه نحو : مُذْ التي تصغّر على مُنَيْذ ، وباب ما ذهبت لامه نحو : دم التي تصغّر على دُمَيّ ، وباب ما ذهبت لامه وكان أوله ألفاً موصولة ، كاسم وابن اللتين تصغّران على سُمَيّ وبُنَيّ " [21] .

وإذن يمكن القول : إن ردّ الثنائي إلى الثلاثي فيه وجه نظري ؛ لأن الناطق أراد جعل الكلمات على نسق واحد من باب الاطراد ، والاطراد من تقسيمات العلل [22] .

2- فتح ما قبل تاء التأنيث في الكلمات المنتهية بها ، مع أن القياس كسرها ، ويعلل سيبويه ذلك بقوله : " وإنما كانت هاء التأنيث بهذه المنزلة ؛ لأنها تُضَمّ إلى الاسم ، كما يُضمّ مَوْت إلى حَضْرَ وبَكَّ إلى بَعْلَ " [23] ، وهذا ما

---

[18] شاهين ، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية/ رؤية جديدة في الصرف العربي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1400 هـ – 1980 م ، انظر بتصرف : ص146-147 .

[19] شاهين ، عبد الصبور ، المنهج الصوتي للغة العربية ، ص147 .

[20] سيبويه ، الكتاب ، 449/3 .

[21] المصدر نفسه ، 449/3-450 .

[22] الملخ ، حسن ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، دار الشروق ، عمان ، ط1 ، 2000 ، ص106 .

[23] سيبويه ، الكتاب ، 419/3 .

يراه المبرد أيضاً حيث يقول : " فأما الهاء فإنها بمنزلةِ اسمٍ ضُمّ إلى اسم ؛ ألا ترى أنها تَدخُل على المذكر فلا تُغيّر بناءَه ؟ ، فإنما البابُ فيها أن يُصغّر الاسم من أي باب كان على ما يجب في مثله ، ثم تأتي بها " [24] .

ويوضح الرضي هذا الأمر بقوله : " لأنها كلمة مركبة مع الأولى ، وإن صارت كبعض حروف الأولى من حيث دوران الإعراب عليها ، وآخر أولى الكلمتين المركبتين مفتوح فصار حكم التاء في فتح ما قبلها في المصغّر والمذكّر سواء " [25] .

يظهر مما سبق التعليل النظري القائم على القياس ، إذ إن طَلْحَة كَحَضْرَمَوْت ، فكما أن (حَضْرَ) هي المركب الأول وآخره مفتوح ، جعلت (طَلَح) المركب الأول ، والتاء المربوطة المركب الثاني ؛ ولهذا لا بد من فتح آخر المركب الأول (طَلْحَ) في المكبر، وبالتالي في المصغر من باب أن التصغير لم يمنع مشابهتها بـ (حضرموت)، فكان لا بد من فتح ما قبل التاء أيضاً في المصغر . وإذن ظهر هنا أصل من أصول التعليل النظري وهو أصل التناظر أو التشابه [26] فالقياس جاء لعلة المشابهة .

3- تصغير الاسم المركب دون عجزه ، ويعلل سيبويه ذلك بقوله : " لأن الصدر عندهم بمنزلة المضاف والآخر بمنزلة المضاف إليه إذ كانا شيئين ، فيقال في تصغير كلمة حَضْرَمَوْت : حُضَيْرِمُوْت ، وفي تصغير خَمْسَةَ عَشَرَ : خُمَيْسَةَ عَشَرَ " [27] .

وهذا التصغير للصدر دون العجز جاء من أهمية الصدر ؛ لأنه المضاف أو المسند ، والعجز بمنزلة المضاف إليه أو المسند إليه ، ويظهر فيما سبق سيطرة الوجه النظري الذي يعتمد على القياس والتعليل ، إذ قيس الاسم المركب على المضاف والمضاف إليه .

4-عدم تصغير اسم الفعل ، وذلك لعدم تصغير الفعل ؛ لأنه مبني أي إن الفعل الذي هو الأصل لم يصغّر لعلة عدم تمكنه ، فمن باب أولى ألا يصغر اسم الفعل الذي هو فرع على الأصل (الفعل) [28] .

5-تصغير ما هو نحو : تُخْمة وتُراث وتُدَعَة على حاله بإبقاء التاء ، ويعمد سيبويه إلى تعليل عدم رجوعها إلى أصلها عند التصغير . ولا سيما أن التصغير من الأبواب التي تردّ الكلمات إلى أصولها . باستخدام القواعد النظرية القائمة على القياس ، وكما بقيت هذه التاء في التصريفات المختلفة لهذه الكلمات لم ترجع إلى أصلها ، بقيت أيضاً في مصغّرها [29] .

وقد ذكر هذا سابقاً في أثناء الحديث عن أهمية التصغير في رد الحروف إلى أصولها بشيء من التوضيح والتفصيل .

6-تصغير الكلمات التي تعرضت للقلب المكاني بإبقائها على حالها نحو : تصغير لاثٍ على لُوَيْث ، وليس على لُوَيْثِث ، ويعتمد سيبويه في تعليل هذا الأمر على القياس النظري ، فكما بقيت التاء فيما هو ثُخْمَة والهمزة فيما هو

---

[24] المبرد ، أبو العباس ، المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، 259/2 .

[25] ابن الحاجب ، شرح الشافية ، 194/1 .

[26] الملخ ، حسن ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، 117-127 .

[27] سيبويه ، الكتاب ، 457/3 .

[28] ابن الحاجب ، شرح الشافية ، 292/1 .

[29] ينظر : سيبويه ، الكتاب ، 464/3-465 .

نحو قائل مع أن التاء والهمزة مبدلتان من واو ، كذلك تبقى هذه الكلمات على ما هو عليه من قلب [30] ، وأما الرضي فقد ذكر رأيه في هذه المسألة ، وهو رأي يعتمد على التعليل النظري المحض [31] .

7-تصغير المثنى والجموع السالمة ، وذلك بإفرادها ثم إضافة اللواحق إليها ، قياساً على تصغير الكلمة المنتهية بهاء التأنيث ، فكأن الواضع أراد أن يجعل تصغير الكلمات المنتهية بلاحقة ما على نسق واحد ، فكما يقول في ظريفة : ظُرَيّفة يقول في ظَريفَيْن : ظُرَيِّفَيْن ، وفي ظريفات : ظُرَيِّفات ، وإذا حقّرت ظريفين غير اسم رجل قلت : ظُرَيّفُون [32] .

8-تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة ، كتصغير ما انتهى بتاء التأنيث من حيث فتح ما قبل الآخر ؛ وذلك من باب الاطراد ، وجعل تصغير مثل هذه الكلمات على نسق واحد ، فالقارئ لما ورد في كتاب سيبويه يجد أنه يقيس تصغير الثلاثي المنتهي بألف ممدودة على الثلاثي المنتهي بألف نحو : حَمْرَاء – حُمَيْرَاء، بفتح ما قبل الآخر قياساً على بشرى التي تصغّر على بُشَيْرَى،وما انتهى بألف التأنيث قيس بدوره على ما انتهى بتاء التأنيث ، نحو : بُشَيْرى قياساً على طُلَيْحَة[33] " وذلك أن هذه الألف لما كانت ألف تأنيث لم يكسّروا الحرف بعد ياء التصغير ، وجعلوها ههنا بمنزلة الهاء التي تجيء للتأنيث " [34] .

ويرى المبرد أن الحرف الثالث فيما سبق ذكره من الكلمات ، يُتْرَك مفتوحاً " لئلا تنقلب ألف التأنيث ، وذلك في قولك في حُبْلى : حُبَيْلَى ؛ لأنه لو قيل فيها كما قيل في جعفر ، لصارت الألف ياء ، فذهبت علامة التأنيث " [35] ، وهذا ما يراه الرضي أيضاً، حيث إنهما " علامتا التأنيث ، والعلامة لا تغيّر ما أمكن " [36] .

ويبدو مما سبق أن سيبويه يعتمد على البعد النظري القائم على الاطراد الوارد في الكلمات التي على ثلاثة أحرف وتلحقها علامة تأنيث، أما المبرد والرضي فيعتمدان في هذه المسألة على الوجه الصوتي ، فالفتح عندهما صوتي يمنع قلب هذه الألف إلى ياء لمناسبة ما قبلها من كسرة ، وهو أيضاً عند الحملاوي للخفة التي يقتضيها الوضع الصوتي [37] .

9- ما انتهى بألف ونون زائدتين وليس مكسّرة على وزن مفاعيل يصغّر دون قلب الألف إلى ياء أي على حاله [38] ، وذلك نحو : تحقير زَعْفران وعُقْرُبان على زُعَيْفِرَان وعُقَيْرِبان ؛ قياساً على تحقير خُنْفُساء ، فسيبويه يقيس الرباعي الذي تلحقه الألف والنون على الرباعي الذي تلحقه الألف الممدودة من باب أن كليهما تظهر عليه الحركة " لأن النون في بنات الأربعة لما تحركت أشبهت الهمزة في خُنْفُساء وأخواتها ، ولم تسكن فتشبه بسكونها الألف التي في قَرقَرى " [39] ، وكذلك الأمر في الثلاثي الذي تلحقه الألف والنون ، فكأنه يعتمد على علة المشابهة بينهما في قبولهما

---

[30] ينظر : المصدر نفسه ، 3/463-466 .

[31] ابن الحاجب ، شرح الشافية ، 1/294 .

[32] ينظر : سيبويه ، الكتاب ، 3/442

[33] ينظر : المصدر نفسه ، 3/419-420 .

[34] سيبويه ، الكتاب ، 3/418 .

[35] المبرد ، المقتضب ، 2/259 .

[36] ابن الحاجب ، شرح الشافية ، 1/194 .

[37] الحملاوي ، أحمد ، شذا العرف في فن الصرف ، 128 .

[38] سيبويه ، الكتاب ، 3/420-421 .

[39] المصدر نفسه ، 3/424 .

للحركة . أما ما جاء مكسَّره على مفاعيل فيصغّر بقلب الألف إلى ياء أي كمكسّره نحو : تصغير سرحان وسروال على سُرَيحين وسُرَيْوِيل ؛ لأنهما تجمعان على سراحين وسراويل أي على مفاعيل [40] .

ويرى المبرد أن " حق الألف والنون أن يسلما على هيئتهما بعد تحقير الصدر ، إلا أن يكون الجمع ملحقاً بالأصول ، فتفعل ذلك بتصغير الواحد فيجري الواحد في التصغير مجرى الجمع ، فأما الملحق فمثل قولك : سرحان تقول في تصغيره : سُرَيْحِين ؛ لأنك تقول في الجمع سَرَاحِين " [41] .

أما ما هو نحو : ظربان وكسّر على ظرابيّ ، فلا يصغّر على ظُرَيْبين ؛ لأن ظرابيّ هو جمع ظربان وظرباء ، فكأن الألف والنّون تقابلان الهمزة التي للتأنيث [42] ، والتي عند تصغير الكلمة المنتهية بها يفتح ما قبل الآخر لها .

وقد جمعت ظربان على ظَرابيّ قياساً على صِلْفاء التي تجمع على صَلافيّ ، ولم تصغّر ظرباء كتصغير حِرباء ، لأن الهمزة في الأولى للتأنيث ، ولهذا جاءت ممنوعة من الصرف ، أما الهمزة في الأخيرة فليست للتأنيث [43] .

ويظهر هذا القياس النظري أيضاً عند تصغير فَعْلان الذي مؤنثه فَعْلى ، إذ تقاس على أَفْعَل ، الذي مؤنثه فَعْلاء ؛ فلأنّ الألف المقصورة في فَعْلَى ، تقابل الألف الممدودة في فَعْلاء من حيث إنهما يدلان على المؤنث، كذلك الألف في فَعْلاء من حيث إنهما يدلان على المؤنث ، كذلك الألف والنون في فعلان تقابلان الهمزة في أفعل ، ولهذا القياس النظري المنطقي عوملت صيغة فعلان – الدالة على الصفة والتي مؤنثها فعلى – معاملة حمراء في التصغير [44].

وكأنّ الرضي في شرح الشافية يوضح قاعدة نظرية تعتمد على القياس القائم على علة المشابهة ، وهي أن ما انتهى بألف ونون زائدتين ، ودل على العلمية أو على الوصفية ، يمنع من الصرف قياساً على ما انتهى بألف التأنيث الممدودة من الصفات ، وذلك لعلة المشابهة بينهما ، و " لأن تاء التأنيث لا تلحقهما " ، أي لا تلحق الألف والنون ، كما لا تلحق الألف الممدودة .

وما كان صفة على وزن فعلان ويمتنع فيه دخول التاء . فلا يقال في مؤنث عَطْشان عَطْشانة ، بل عَطْشَى . يعد أصلاً ، أما ما جاء على صفة على وزن فَعْلان كنَدْمان ، ولا يمتنع فيه التاء فهو فرع على الأصل ، وقد قيس الفرع على الأصل في التصغير فشبهتا الألف والنون في الفرع بالألف والنون في الأصل ، ولهذا يقال في ندمان نُدَيمان [45] .

10– لا تصغّر علامات الإضمار ويعتمد سيبويه في ذلك على التعليل القائم على الوجه النظري فكما أنها " لا تقوى قوّة المظهرة، ولا تمكنُ تمكنُّها ، فصارت بمنزلة لا، ولَو ، وأشباههما ، فهذه لا تحقّر ؛ لأنها ليست أسماء ، وإنما هي بمنزلة الأفعال التي لا تحقر " [46] ، وكأن سيبويه يقيس الضمائر على الحروف عندما يقول : " فصارت بمنزلة لا ولو وأشباههما " ، والتي بدورها لا تصغر تشبيهاً لها بالأفعال .

---

[40] المصدر نفسه ، 3/420–421 .

[41] المبرد ، المقتضب ، 2/266 .

[42] ينظر : سيبويه ، الكتاب ، 3/422 .

[43] ينظر : المصدر السابق ، 3/422 .

[44] ينظر : المصدر نفسه ، 3/420 .

[45] ابن الحاجب ، شرح الشافية ، 1/196–197 .

[46] سيبويه ، الكتاب ، 3/478 .

أما الرضي فيرى أن امتناع تصغير الضمائر ناجم عن " غلبة شبه الحرف عليها مع قلة تصرفها ، إذ لا تقع صفة ولا موصوفاً ، كما تقع أسماء الإشارة ، ولمثل هذه العلة لم تصغر أسماء الاستفهام والشرط ، فإنها تشابه الحرف ولا تتصرف لكونها صفات وموصوفات " [47] .

11- يصغر كل مؤنث كان على ثلاثة أحرف بإلحاق الهاء إليه ، كقولهم في قَدَمٍ : قُدَيْمَة ، ويعتمد سيبويه في ذلك على فكرة الأصل والفرع ، إذ يعدّ المذكر أصلاً والمؤنث فرعاً عليه ، فيُخفف التصغير مع الأصل (المذكر) ويزداد مع الفرع ، فكان من حق الفرع (التأنيث) أن توضع له علامة ، ويرى " الخليل أنهم إنما أدخلوا الهاء ؛ ليفرّقوا بين المؤنث والمذكر " [48] ولهذا إذا سميت امرأة بِحَجَر صُغّرت كلمة حجر على حُجَيرة بإلحاق الهاء لها ؛ لأن " حجر قد صار اسماً لها عَلَماً ، وصار خالصاً ؛ وليس بصفة ولا اسماً شاركت فيه مذكراً على معنى واحد ، فإنك تحقّر ذلك الشيء ، والمعنى يدل على ذلك ، وإذا سميت رجلاً بِعَيْن أو أُذُن ، فتحقيره بغير هاء ، وتدع الهاء ههنا كما أدخلتها في حَجَرٍ اسم امرأة [49] .

12- تُصغّر الأسماء المبهمة على نحو مخالف لتصغير بقية الأسماء ، ويعمد سيبويه في تعليل هذه الكيفية من التصغير لها على علة المخالفة ، فكما أن لهذه الأسماء نحواً خاصاً بها ليس لغيرها أيضاً أرادوا أن يكون تصغيرها على غير تصغير ما سواها ، فلم يشترطوا ضم الأول ، وحاول التغيير في نهاياتها [50] ، لتكون أواخرها على غير حال أواخر غيرها كما صارت أوائلها على ذلك[51] . ولهذا يقال في تحقير (هذا) هُذيّها ، و (ألا) أُلَيّا ، ويقول سيبويه في تصغير (أُلا) : " وأما من مَدّ أُلاء فيقول : أُلَيَّاء ، وألحقوا هذه الألف لئلا يكون بمنزلة غير المبهم من الأسماء ، كما فعلوا ذلك في آخر ذا وأوله " [52] .

13- تصغير ما هو نحو : صِبْيَة على أُصَيْبِيَة ، وغِلْمة على أُغَيْلِمة ، ويعلل سيبويه ذلك معتمداً على القاعدة الموضوعة لجمع ما هو على وزن فَعِيل أو فُعَال ، إذ يجمع ما هو على وزن فَعِيْل أو فُعَال على أَفْعِلَة أو فِعْلَة ، وعلى هذا يعلل ورود تصغير ما هو على (فَعْلَة) على (أُفَيْعِلَة) ، فكأنه صغّر جمع فعِيل أو فُعَال اللذين هما على وزن أَفْعِلَة على أُفَيْعِلَةَ [53] .

البعد الدلالي لظاهرة التصغير :

يعتمد باب التصغير بوصفه وحدة متكاملة على البعد الدلالي، فأساس التصغير دلالي؛ ذلك أنه ضرب من الاختصار في اللفظ الموضوع ، وفي هذا يقول الرضي : " واعلم أنهم قصدوا بالتصغير والنسبة الاختصار كما في التثنية والجمع وغير ذلك ؛ إذ قولهم رُجَيْل أخف من رجل صغير ، وكوفيّ أخصر من منسوب إلى الكوفة " [54] .

وقد يتساءل أحدهم عن سبب قلة أوزان التصغير القياسية مقارنة بأوزان الجموع (جموع التكسير) الكثيرة ، عندها يُردّ عليه بأننا أحوج إلى الجمع من التصغير ؛ ولهذا " كثّروا أبنية الجمع ووسّعوها ليكون لهم في كل موضع لفظ

---

[47] ابن الحاجب ، شرح الشافية ، 1/196-197 .
[48] سيبويه ، الكتاب ، 3/481 .
[49] ينظر : المصدر السابق ، 3/483-484 .
[50] ينظر : المصدر السابق ، 3/487 .
[51] ينظر : المصدر السابق ، 3/487 .
[52] المصدر السابق ، 3/488 .
[53] ينظر : سيبويه ، الكتاب ، 3/486 .
[54] ابن الحاجب ، شرح الشافية ، 1/192 .

من الجمع يناسب ذلك الموضوع ؛ إذ ربما يحتاج في الشعر أو السجع إلى وزن دون وزن ، فقصرهم الجموع على أوزان قليلة كالتصغير مدعاة إلى الحرج ، بخلاف المصغر " [55] .

ولأبنية التصغير أغراض محددة جميعها تقوم على التقليل من الشيء ، إذ إن معنى التصغير هو التقليل [56] ، فقد يأتي التصغير للتقليل من حجم الشيء كأن يقال : جُسَيْم عن الجسم الصغير الحجم ، وقد يأتي للتقليل من شأن شيء شخص ما فتحقره بقولك : رُجَيْل أو شُوَيْعِر بدلاً من رجل أو شاعر ، وقد يأتي التصغير لتقليل العدد أو الكمية ، أي ما يتوهّم أنه كثير ، فيقال : دُرَيْهمات بدلاً من دراهم ، ويأتي أيضاً لتقليل المدة الزمانية ، فيقال : قُبَيل العصر بدلاً من قبل العصر ، أو لتقليل المسافة المكانية فيقال بدلاً من فوق الطاولة : فُوَيْقَ الطاولة ، والتقليل الخاص بالزمان والمكان يقود لمعنى التقريب ، وفي هذا يقول سيبويه : " واعلم أنك لا تحقّر في تحقيرك هذه الأشياءَ الحينَ ، ولكنك تريد أن تُقرِّب حيناً من حين ، وتقلل الذي بينهما ،كما أنك إذا قلت : دُوَين ذاك وفُوَيق ذاك ، فإنما تقرب الشيء من الشيء ، وتقلل الذي بينهما ، وليس المكان بالذي يحقّر " [57] .

وقد يأتي التصغير للشفقة والتحبب والتلطف ، كأن تقول في ابن وأخ : بُنَيّ وأُخَيّ ، وفي هذا تقليل للحواجز النفسية التي تكون بين المتكلم والمصغّر للتحبب والتلطف ، فالنفوس متقاربة لقلة الشفة النفسية بينهما [58] .

ويرى الكوفيون أن من معاني التصغير أو أغراضه التعظيم ، وحجتهم في ذلك قول لبيد بن ربيعة :

وَكُلُّ أُناسٍ سَوفَ تَدخُلُ بَينَهُم دُوَيهِيَةٌ تَصفَرُّ مِنها الأَنامِلُ

وردّ من خالفهم من البصريين بأن التصغير على وفق احتقار الناس لها وتهاونهم بها، إذ المراد بها الموت ، أي يجيئهم ما يحتقرونه مع أنه عظيم في نفسه تصفر منه الأنامل ، ولكن كثيراً من المتأخرين لم يلتزموا بما ذهب إليه البصريون ، فابن هشام في المغني يقول في أثناء حديثه عن رُبّ : إنها تأتي للشيء ونقيضه كصيغ التصغير [59] .

وأرى أن توجيه الكوفيين في هذا السياق أقوم من توجيه البصريين ، فالكوفيون يعدون هذا التصغير من باب التعظيم؛ لأن السياق يفيد ذلك، ونظير هذا قول أوس بن حجر التميمي[60]:

فُوَيقَ جُبَيلٍ شامِخِ الرَأسِ لَم تَكُن لِتَبلُغَهُ حَتّى تَكِلَّ وَتَعمَلا

فهذا البيت يبين سياقه أن التصغير في جُبَيْل يراد به التعظيم حتى يتوافق مع وصفه بالشموخ .

وتؤثر دلالة الكلمة على كيفية تصغيرها ، ويظهر ذلك فيما يأتي :

–الوصف الذي يصلح للمذكر والمؤنث ، إذا جعل للمؤنث وصُغِّر لم تدخل هاء التأنيث عليه ، وفي هذا يقول سيبويه " وسألته عن تحقير نَصَفٍ نعت امرأة فقال : تحقيرها نُصَيْف ، وذلك لأنه مذكر وُصف به مؤنث ، ألا أنك تقول : هذا رَجُلٌ نَصَفٌ . ومثل ذلك أنك تقول : هذه امرأة رضىً ، فإذا حقّرتها لم تُدخل الهاء ؛ لأنها وُصفت بمذكر ،

---

[55] **ابن الحاجب ، شرح الشافية ، 193/1 .**

[56] **ينظر : سيبويه ، الكتاب ، 477/3 .**

[57] **المصدر السابق ، 485/3 .**

[58] **الشناوي ، عبد العظيم ، التعريف بفن التصريف في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمزة الوصل ، د.ت ، د.ط ، ص9 .**

[59] **الشناوي ، عبد العظيم ، التعريف بفن التصريف في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمزة الوصل ، 9–11 . وانظر ، ابن هشام ، المغني ، حققه وعلق عليه د. مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، راجعه سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، دمشق ، ط3 ، 1972 ، ص181.**

[60] **ابن حجر ، أوس ، ديوانه ، تحقيق محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ، ط3 ، 1969 ، ص87 .**

وشاركت المذكر في صفته فلم تغلب عليه . ألا ترى أنك لو رخّمت الضامر لم تقل : ضُمَيْرَة . وتصديق ذلك فيما زعم الخليل قولُ العرب في الخَلَق : خُلَيْق ، وإن عنوا المؤنث ؛ لأنه مذكر يوصف به المذكر ، فشاركه فيه المؤنث " [61] .

ومثل ما سبق تصغير كلمة : الحائض ، إذ إن هذه الصفة للمؤنث دون المذكر ، ولهذا تصغر دون إلحاق الهاء عليها ، كذلك المرضع وغيرها من الصفات التي تخص المذكر دون المؤنث .

–إذا استخدمت الكلمة للتأنيث جاء تصغيرها مغايراً عنه لو استعملت للتذكير ، وذلك نحو كلمة غَوْغَاء ، فمن يجعلها بمنزلة قَضْقَاضٍ ويصرف ، يقول : غُوَيْغِيّ ، ومن يؤنثها ولا يصرف يجعلها بمنزلة عُوْراء ، ويقول : غُوَيْغاء ، كما يقول : غُوَيْرَاء " [62] .

–إذا استخدمت الكلمة ممنوعة من الصرف ، فإنها تصغّر تصغيراً يغاير تصغيرها لو استخدمت كاسم الرجل ، ومن ذلك مثلاً : تصغير كلمة سرحان إذا جعلت صفة غير مصروفة على سُرَيحان ، وعلى سُرَيْحِين إذا جعلت اسماً لرجل (سرحان) [63] .

–عدم تصغير (غير) " لأنها ليست بمنزلة (مِثْل) ، وليس كل شيء يكون غير الحقير عندك يكون محقّراً مثلَه ، كما لا يكون كل شيء مثل الحقير حقيراً " [64] ، ويرى السيرافي أن " مثلاً إذا صغّرت قللت المماثلة ، وهي تقلّ وتكثر ، فيفيد التصغير معنى ، والغيريّة لا تفاوت فيها فلا يفيد التحقير فائدة [65] .

وفيما سبق يلمح أثر الدلالة، إذ أجازت دلالة (مثل) تصغيرها، بينما لم تجز دلالة (غير) ذلك ، فدلالتها كدلالة سوى ، وسوى لا تصغر لعدم تمكنها، ولأن دلالتها أيضاً لا تسمح بتصغيرها، فلا تقليل في (غير) ولا في (سوى) .

–عدم تصغير (أمسِ) و (غدِ) ؛ " لأنهما ليسا اسمين لليومين بمنزلة زَيْدٍ وعَمْروٍ ، وإنما هما لليوم الذي قبل يومك، واليوم الذي بعد يومك " [66] ، ويرى السيرافي أنهما بمنزلة الضمير ، فقد لا يصغر " لأنه لم يوجد بعد فيستحق التصغير، وأما أمسِ ما كان فيه مما يوجب التصغير فقد عرفه المتكلم والمخاطب فيه قبل أن يصغر أمسِ . فإذا ذكروا أمسِ، فإنما يذكرونه على ما عرفوه في حال وجوده بما يستحقه من التصغير ، فلا وجه لتصغيره " [67] .

–يستدل بالدلالة أيضاً عند تصغير كلمة تحوي حرفاً من حروف الزيادة، وذلك نحو كلمة: عَنْتَرِيْس ؛ إذ تصغّر على عُنَيْتريس ، فالنون زائدة ، واستدلوا على زيادتها بالدلالة ، فالعنتريس : الشديد ، والعَنْتَرسة : الأخذ بالشدة ، وهذا مما يزعمه الخليل [68] .

---

[61] ينظر : سيبويه ، الكتاب ، 3/482–483 .

[62] ينظر : سيبويه ، الكتاب ، 3/421 .

[63] ينظر : المصدر نفسه ، 3/423 .

[64] ينظر : المصدر نفسه ، 3/479 .

[65] ينظر : المصدر نفسه ، 3/479 الهامش .

[66] المصدر نفسه ، 3/479 .

[67] المصدر نفسه ، 3/480 الهامش .

[68] ينظر : سيبويه ، الكتاب ، 3/445 .

وتحذف النون أيضاً في كلمتي أَلَنْدَد، ويَلَنْدَد اللتين دلالتهما واحدة، لتصغّرا على أُلَيْد ، ويدلنا على ذلك المعنى لهما هو معنى أَلَدّ [69] ، وفي تصغير (فل) نقول : فُلَيْن . وقولهم : فلانٌ دليلٌ على أن ما ذهب لام وأنها نون ، وفلٌ وفُلانٌ معناهما واحد ، ويدلنا على ما سبق قول الراجز أبي النجم :

في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلاناً عَن فُلِ [70]

وكذلك قَطْ وقطّ لهما نفس التصغير ؛ لأن الأولى يراد بها انقطاع الأمر أو الشيء ، والأخرى قطع فكأنها من التضعيف [71] .

وإذا صغّرت عَفَرْناةً وعَفَرْنى جاز : عُفَيْرِن ، وعُفَيْرِنَة ، وعُفَيرٍ ، وعُفَيْرِيَة ، لأن النون والألف زيدتا ؛ لتلحقا البناء الثلاثي بالخماسي " ويستدل على زيادتي عَفْرني بالمعنى . ألا ترى أن معناه عِفْرٌ وعِفْريتٌ ، وقال الشاعر :

وَلَم أَجِد بالمِصْرِ مِنْ حَاجَاتِي غَيْرَ عَفَارِيتُ عَفَرْنَيَاتِ [72]

ويظهر أثر الدلالة واضحاً في تصغير جموع الكثرة والقلة ، ذلك أن جموع القلة تصغر على لفظها ؛ لأننا نريد تقليل الجمع ، وهي أبنية لا تكون إلا لأدنى العدد ، أما جموع الكثرة ، فهي تدل على معنى يغاير معنى التصغير الذي يدل على التقليل ؛ ولهذا يصغّر واحدها ثم يجمع بالواو والنون إن كان مذكراً عاقلاً، وبالألف والتاء إن كان مؤنثاً عاقلاً أو غير عاقل ، أو مذكراً غير عاقل ، وهذا كله فيه أثر واضح للأثر الدلالي؛ إذ تحدد الدلالة كيفية التصغير [73] .

ويرى الخليل أيضاً أنه يمكن تصغير جمع الكثرة بردّه إلى بناء جمع القلة ؛ لأنه يراد تقليل العدد ، فمثلاً: الدور تصغّر على أُدَيْر، أي بعد ردّها إلى صيغة جمع القلة (أَفْعُل) [74] ، ويعد سيبويه ما انتهى بـ (ات) من جموع القلة ؛ لأن فَعَلات تقابل أَفْعُل وأَفْعَال في المذكر ؛ ولهذا يصغر ما هو نحو : جَفَنات على جُفَيْنات " لا تجاوِزْ ؛ لأنها بناءُ أقلِّ العدد " [75] .

البعد الجمالي :

يعتمد البعد الجمالي على معايير عدة منها : الصوتية والدلالية والنظرية ومعيار السماع والشيوع ، ويظهر عند تفضيل شيء على شيء آخر ، لما في الأول من مسوغ صوتي أو دلالي أو نظري ، أو لسماعه وشيوعه ، ويظهر هذا البعد في باب التصغير عند سيبويه في مواضع عدة منها :

-كلمتا (المُقدَّم والمُؤَخَّر) يفضل تصغيرهما : مُقَيْدِم ومُؤَيْخِر ، أو مُقَيْدِيم ومُؤَيْخِيْر على مُقَيْدِّم ومُؤَيْخِّر ؛ إذ يقول سيبويه : " وتقول في المقدَّم والمؤخَّر : مُقَيْدِم ومُؤَيْخِر وإن شئت عوّضت الياء كما قالوا : مقاديم ومآخير ، والمقادِم والمآخِر عربية جيدة ، ومُقَيْدِّم خطأ ؛ لأنه لا يكون في الكلام مقادِّم [76] .

---

[69] **ينظر : المصدر نفسه ، 430/3 .**

[70] **المصدر نفسه ، 452/3 .**

[71] **ينظر : المصدر نفسه ، 453/3 .**

[72] **ينظر : المصدر نفسه ، 438/3 .**

[73] **انظر شاهين عبد الصبور ، المنهج الصوتي ، ص150 .**

[74] **ينظر : سيبويه ، الكتاب ، 490/3-491 .**

[75] **ينظر : سيبويه ، الكتاب ، 491/3 .**

[76] **المصدر نفسه ، 426/3 .**

واستخدم سيبويه كلمة (عربية جيدة) فيه نوع من المفاضلة الدالة على استحسان شيء واستقباح شيء آخر، فهو يذكر أفضلية (مُقَيدِم) على (مُقَيْدِّم) تلك الصيغة التي يصفها بالخطأ . ويعلل سيبويه استحسان صيغة (مُقَيْدِم) على (مُقَيْدِّم) بأن كلمة مقدّم تجمع على مقادم ، وقد يعوّض عن الحرف المحذوف بالياء فيقال : مقاديم ، فكما أن التصغير والتكسير من واو واحد، كان تصغير (مقدّم) كمكسّرها مع ضم الأول ووضع الياء بدل الألف، لتصبح مُقَيْدِم . كما أنه يرجع إلى الاستعمال العربي ؛ إذ شاع جمع مُقَدّم على (مقادم) ، ولم تستعمل صيغة (مقادّم)؛ " لأنه لا يكون في الكلام مقادّم " ، ولهذا وصف (مُقَيْدِّم) بالخطأ .

وتصغير (مُقَدَّم) على (مُقَيْدِم) أفضل ؛ لأنه صوتياً يسهل نطق (مُقَيْدِم) خلافاً لـ (مُقَيْدِّم) التي يجتمع فيها ساكنان ، مما يؤدي إلى صعوبة صوتية في النطق . ويلاحظ مما سبق الوجه الجمالي المعتمد على المعيار الصوتي وعلى معيار السماع .

–في تصغير ذُرَحْرَحٍ يفضّل : ذُرَيْرِح أو ذُرَيْرِيح ، على أساس أن المضاعف هو الراء ، واستدلوا على ذلك من : ذُرّاح وذُرّوح ومن تكسيرهم لها على ذَرارِح " وكرهوا ذَراحِح وذُرَيْحِح " [77] . ويعلل هذه الكراهية من ناحية صوتية ، وهي أن ذراحِح وبالتالي ذُرَيْحِح فيهما تضعيف والتقاء لحرفين من موضع أو مخرج واحد ، إذ يصعب على اللسان نطق الحرف من مخرج ما ، ثم العودة لنطقه مرة أخرى من نفس المخرج، يقول سيبويه : " وكرهوا ذراحح وذُرَيْحح للتضعيف والتقاء الحرفين من موضع واحد " [78] ، ثم إنه لم يُسْمَع أنهم عوضوا عن المحذوف . كما يرى سيبويه . وقالوا : ذراحيح فيكون فيه شيء من الفصل بين المتماثلين، ويلجأ سيبويه إلى مدى شيوع الصيغ في العربية؛ ليدعم رأيه فيقول : " ومع ذا أن مفاعيل ومفاعِل أكثر وأعرف من فعالِل وفعاليل "، أي إنّ ذرارِح وذراريح أكثر وأعرف من ذراحِح وذراحيح " [79] ، ويظهر مما سبق الوجه الجمالي المعتمد على المعيار الصوتي وعلى معيار السماع والشيوع .

–ويظهر البعد الجمالي أيضاً عند تصغير كل اسم كانت عينه واواً وكانت العين ثانية أو ثالثة [80] ، وذلك مثل: مَيِّت وسَيِّد وقَيّام وأَسْوَد وأَعْور ، وغير ذلك من الأمثلة ، إذ يرى أن الوجه الجيد إبدال الواو ياء فيها عند التحقير " لأن الياء الساكنة تُبدِل الواو التي تكون بعدها ياءً " [81] ، فأصل ميّت هو مَيْوِت ، وكذلك قَيّام أصلها قَيْوَام ؛ ولهذا يقال في تصغير أسود وأعور : أُسَيِّد وأُعَيِّر ، وهذا هو الوجه الجيد كما يرى سيبويه ، مع أن " من العرب من يظهر الواو في جميع ما ذكرنا ، وهو أبعد الوجهين ، يَدَعَها على حالها قبل أن تحقَّر"[82]، وإذا كانت الواو ظاهرة في المكسّر كما في أسود وجدول جاز إبقاؤها واواً : أُسَيْوِد وجُدَيْوِل ، وجاز قلبها إلى ياء في التصغير ، وهو الوجه الجيد : أُسَيِّد وجُدَيِّل ، وسبب هذه الإجازة هو أن الواو ظاهرة متحركة ، وتظهر أيضاً في التكسير : جداول ، أما إذا كانت الواو ساكنة أو مبدلة لم تظهر في التصغير نحو : عجوز : عُجَيِّز ، ونحو : مقام : مُقَيِّم [83] .

---

[77] **المصدر نفسه ، 432/3 .**

[78] **سيبويه ، الكتاب ، 432/3 .**

[79] **المصدر نفسه ، 432/3 .**

[80] **ينظر : المصدر نفسه ، 468/3 .**

[81] **المصدر نفسه ، 468/3 .**

[82] **سيبويه ، الكتاب ، 469/3 .**

[83] **ينظر : المصدر نفسه ، 468/3–469 وانظر : المبرد ، المقتضب ، 283/2–284 .**

وكذلك يظهر البعد الجمالي في تحقير كل اسم كان ثانيه ياء تثبت في التصغير، نحو: بَيْت وشَيْخ وسَيِّد " فأَحْسنُه أن تقول: شُيَيْخ وسُيَيْد ، فتضمّ؛ لأن التحقير يَضُمّ أوائل الأسماء ، وهو لازمٌ له ، كما أن الياء لازمة له . ومن العرب من يقول : شِيَيْخ وبِيَيْت وسِيَيْد كراهية الياء بعد الضمة [84] .

–تصغير فَرَزْدَق على فُرَيْزَد أقيس وأجود من فُرَيْزِق ، مع أن من قال فُرَيْزِق اعتمد على أن الدال أشبه بالتاء التي هي من حروف الزيادة ، فكلاهما من مخرج واحد ، ولهذا حذفت الدال ، ولكن فُرَيْزِد أقيس ؛ " لأن ما يشبه الزوائد ههنا ما لا يُشبِه الزوائد " [85] .

أما المبرد فيظهر رأيه المؤيّد لرأي سيبويه من خلال قوله : " ومن العرب من يقول في الفرزدق : فُرَيْزِق ، وليس ذلك بالقياس ، إنما هو شبيه بالغلط ، وذلك لأن التاء من حروف الزيادة ، والدال من مواضعها ، فلما كانت طرفاً ، وكانت أشبه ما في الحرف بحرف الزيادة حذفتها . ومن قال هذا قال في جمعه : فرازق . والجيّد : فرازِد وفُرَيْزِد ؛ لأن ما كان من حروف الزيادة وما أشبهها إذا وقع أصلياً فهو بمنزلة غيره من الحروف " [86] .

–كلمة (عُفارِية) يفضل تصغيرها على عُفَيْرِيَة لا على عُفَيِّرة مع سماع كليهما ؛ إذ يقول فيها وفي أمثالها: " وإذا حقّرتَ علانِيةً أو ثَمَانِيَةَ أو عُفَارِيَة ، فأحسنُه أن تقول : عُفَيْرِيَة ، وعُلَيْنِيَة ، وثُمَيْنِيَة ، من قِبل أنّ الألف ههنا بمنزلة ألف عُذَافِرٍ وصُمادِحٍ " [87] .

وقد استحسن سيبويه تصغير عُفارية على عُفَيْرِيَة من باب اعتبار الألف زائدة مُدّ بها الاسم ، وليست لتلحق هذا البناء ببناء آخر ، فتحذف هذه الألف عند التصغير كما تحذف ألف عُذافِر وألف صُمَادِح ، أما الياء فتبقى عند التصغير وذلك ؛ " لأنها بمنزلة ما هو من نفس الحرف ؛ لأنها تُلْحِق بناءً ببناءٍ " [88] ، وهي كالراء في عُذَافِرَة ، وهو بذلك يقيس : عِفْرِيَة التي تُمد إلى عُفارية على عُذْفُرّا التي تمدّ إلى عُذافِر ، وهو مع تفضيله للصيغة السابقة الذكر يلتمس عذراً لمن صغّرها على عُفَيِّرة فيبقى الألف فيها ، ويحذف الياء منها ، ليجعلها كحُبارى وصَحارَى وعذارى [89] .

ويؤيد المبرد الخليل وسيبويه فيما سبق ، ويرى أن " أقيس ذلك وأَجوَدَه أن نقول : ثُمَيْنِيَة وعُلَيْنِيَةَ ، وذلك لأن الياء فيهما مُلْحِقة واقعةٌ في موقع المتحرك ، والألف غير مُلْحِقة ، ولا يقع في موضعها إلا حرف مدّ ، فإنما هي بمنزلة عُذَافِرة ، والياء بمنزلة الراء ، فلما لم يجز في عُذافِرة إلا عُذَيْفِرة ، فكذلك يجب فيما ذكرت لك . وقد أجازوا ثُمَيِّنَة وعُلَيِّنَة واحتجوا بأنهما زائدتان، وقالوا: الأولى وإن لم تكن مُلْحِقة فهي بعيدة من الطرف، وهو وجه رديء"[90] . ويؤيدهم أيضاً أبو علي الفارسي ، ويظهر ذلك من خلال قوله : " وكذلك ثمانية تقول : ثُمَيْنِيَة إذا حذفت الألف ، وهو أحسن ، وإن حذفت الياء : ثُمَيْنِة " [91] .

---

[84] المصدر نفسه ، 481/3 .

[85] سيبويه ، الكتاب ، 449/3 .

[86] المبرد ، المقتضب ، 249/2–250 .

[87] سيبويه ، الكتاب ، 437/3 .

[88] المصدر نفسه ، 437/3 .

[89] ينظر : المصدر نفسه ، 438/4 .

[90] المبرد ، المقتضب ، 255/2 .

[91] الفارسي ، علي الحسن بن أحمد ، التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي ، ط1 ، 1981 م ، ص205 .

-كلمة (قبائِل) إذا جُعِلَتْ اسماً لرجل ، يُفَضْل تصغيرها على : قُبَيْئِل أو قُبَيْئِيل ، لا على قُبَيِّل كما يرى يونس ، إذ يقول سيبويه : " وإذا حقَّرت رجلاً اسمه قبائل قلت : قُبَيْئِلٍ ، وإن شئت قلت : قُبَيْئِيل .... وهذا قول الخليل، وأما يونس ؛ فيقول : قُبَيِّل ... وقول الخليل أحسنُ كما أن عُفَيْرِيَةً أحسنُ " [92] .

ويعتمد سيبويه في تفضيله رأي الخليل على معيار صوتي ، فهو عندما يصغرها قُبَيْئِل بحذف الألف من قبل أنها جيء بها للمدّ فقط، وليس لإلحاق بناء ببناء، أما الهمزة فلا تحذف ؛ لأنها حيّة تقبل الحركة ولم تجيء للمد بل لإلحاق بناء ببناء فهي كالجيم في مساجد والهمزة في برائِل ، أما يونس فيحذف الهمزة قياساً على حذف الياء في فُراسِيَةَ وعُفَارِيَة ، وحذف الياء في مثل هاتين الصيغتين لم يستحسنه سيبويه كما ذكر سابقاً ، ولهذا هو لا يستحسن أيضاً حذف الهمزة في تصغير (قبائل) .

ويرى الرضي أن الخليل وسيبويه اختارا حذف الألف في مثل قبائل لضعفها ، أما يونس فاختار حذف الهمزة لقربها من الطرف [93] .

-كلمتا (صحارى ومهارى) إذا جعلتا علميْن لمذكّر ، يفضّل تحقيرهما على : صُحَيْر ومُهَيْر ؛ إذ يقول سيبويه : " وإن حقّرت رجلاً اسمه مُهَارى أو رجلاً اسمه صَحارَى كان صُحَيْرٍ ومُهَيْرٍ أحسنْ " [94] . وهو ينطلق في تفضيله هذا من معيار دلالي ، إذ لا تصغران على هاتين الصيغتين إلا إذا جعلتا علمَيْن لمذكر ، فالألف في نهاية كل منهما ليست للتأنيث " إنما أرادوا مهارِيّ وصَحَارِيّ، فحذفوا وأبدلوا الألف في مَهاري وصَحارى" [95] .

تلك هي المسائل التي ظهر فيها أثر البعد الجمالي في باب التصغير في كتاب سيبويه ويرى بعض المحدثين أن سيبويه كان ينظر إلى الكلام على أنه شكل من أشكال السلوك الاجتماعي ؛ بآية أنه يحاكم (صوابيّته) محاكمة ثقافية ، ويطلق فيه أحكاماً أخلاقية ، فهو حسن أو قبيح .... شأنه في ذلك شأن سائر أنواع السلوك [96] .

الاستنتاجات والتوصيات:

وبعد ، فإن العلاقة بين التصغير وجمع التكسير علاقة وطيدة فهما من واد واحد ، إذ يردّ كل منهما الحروف على أصولها ، ومن هنا تكمن أهمية التصغير في معرفة أصول الكلمات .

ويعتمد البعد النظري عند سيبويه على مجموعة من القواعد والأصول التي جرت عليها العربية ، ومنها الاعتماد على فكرة الأصل والفرع ، والاعتماد على القياس والتعليل ، وعلى فكرة الاطراد ، فالإنسان يميل دائماً إلى جعل الكلام على وتيرة واحدة ، كما أن النحو العربي قد قام على المنطق العقلي النظري في صياغة قواعده ، وأن النحاة العرب قد بلغوا مرحلة متفوقة من التعامل مع النصوص من خلال إعمال عقولهم ومنطقهم ، فحين كانوا يستنبطون القواعد كانوا يستعملون الاستقصاء في أثناء جمع النصوص من أجل الخروج بقوانين وقواعد تتوافق مع العقل والمنطق ، ثم إنهم من

---

[92] سيبويه ، الكتاب ، 439/3 .

[93] ابن الحاجب ، شرح الشافية ، 1م258 .

[94] سيبويه ، الكتاب ، 338/3 .

[95] المصدر السابق ، 338/3 .

[96] الموسى ، نهاد ، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط1 ، 1980 ، ص38 .

خلال موضوع التصغير الذي دُرس في هذا البحث ، ألفيناهم لا يصدرون أحكاماً عامة عشوائية بل وجدناهم يفصِّلون ويميزون حتى في القضية الواحدة ، وهذا ماثل وواضح في القضايا التي عُرضت آنفاً في باب التصغير عند سيبويه .

كما أن البعد الرئيس لباب التصغير هو البعد الدلالي ، لأنه يدل على التقليل من الشأن (التحقير) أو التقليل من الحجم ، أو التقليل من العدد أو الكمية أو المدة الزمانية (التقريب) ، أو التقليل من المسافة المكانية (التقريب) ، أو التقليل من الحواجز النفسية (الشفقة أو التحبب أو التلطف) وقد تؤثر دلالة الكلمة أو نوعها في كيفية تصغيرها إن كانت مذكرة أو مؤنثة ، وإن كانت الكلمة اسماً أو صفة ، وإن كانت دلالتها تسمح بالتصغير أو لا تسمح ، وإن كانت جمع قلة أو كثرة ، وإن كانت لعاقل أو لغير عاقل .

ويظهر البعد الجمالي عند تفضيل صيغة على أخرى، واستحسانها مع جواز كليهما، ويعتمد هذا الاستحسان على معايير صوتية أو دلالية أو نظرية أو على معيار السماع والشيوع.

المراجع:

1- الأستراباذي النحوي (686 هـ) ، شافية ابن الحاجب ، تحقيق : محمد نور الحسن وآخرون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1982 .

2- ابن حجر ، أوس ، ديوان ، تحقيق محمد نجم يوسف ، دار صادر ، بيروت ، ط3 ، 1979 .

3- الحملاوي ، أحمد ، شذا العرف في فن الصرف ، مؤسسة البلاغ ، بيروت ، 1988 .

4- سيبويه ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط1 ، 1411 هـ - 1990 .

5- شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية / رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1400 هـ - 1980 م .

6- الشناوي، عبد العظيم، التعريف بفن التصريف في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمزة الوصل ، د.ط ، د.ت .

7- الفارسي ، أبو علي الحسن بن أحمد ، التكملة ، ج2 من الإيضاح العضدي ، ط1 ، 1981 .

8- المبرد ، أبو العباس ، المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت .

9- الملخ ، حسن ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، دار الشروق ، عمان ، ط1 ، 2000 .

10- ابن منظور، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، د.ت .

11- الموسى، نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط1 ، د.ت .

12- ابن هشام، المغني، حققه وعلق عليه د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق ، ط3 ، 1972 .